

Distr.: General
20 July 2010
Arabic
Original: English



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية التاسعة والأربعون

جنيف، ٨-٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية التاسعة والأربعين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يومي ٨ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠

أولاً - افتتاح الدورة

١- افتتح الدورة السيد جان فيدير (لكسمبرغ)، رئيس مجلس التجارة والتنمية.

ثانياً - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢- أقر المجلس في جلسته العامة المعقودة في ٨ حزيران/يونيه جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/EX(49)/1. وبناءً عليه، كان جدول أعمال الدورة التنفيذية كما يلي:

- ١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- ٢- إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي:
 - (أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً: التحديات الرئيسية التي تواجهها أقل البلدان نمواً في مجال التنمية؛
 - (ب) متابعة مؤتمر قمة الألفية والأعمال التحضيرية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية: مسارات جديدة للتنمية.
- ٣- تقرير المجلس عن دورته التنفيذية التاسعة والأربعين.

ثالثاً - موجز الرئيس: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً: التحديات الرئيسية التي تواجهها أقل البلدان نمواً في مجال التنمية (البند ٢(أ) من جدول الأعمال)

ألف - النقاط البارزة في الدورة

٣- انعقد اليوم الأول من الدورة التنفيذية التاسعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ للأهداف التالية: (أ) تقييم أداء أقل البلدان نمواً منذ اعتماد برنامج عمل بروكسل في عام ٢٠٠١ في المجالات التي تشملها ولاية الأونكتاد؛ (ب) تحديد التحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجه أقل البلدان نمواً في الفترة المقبلة؛ (ج) النظر في كيفية تعزيز التحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً. وشمل جلستين - جزء رفيع المستوى ومائدة مستديرة. في الجزء الرفيع المستوى، أدلى الأمين العام للأونكتاد بالبيان الافتتاحي، تلتها بيانات أدلى بها سفير نيبال (منسق مجموعة أقل البلدان نمواً)، وسفير تركيا (ممثلاً البلد المضيف لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً)، وممثل مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وكان المتكلمون الرئيسيون في اجتماع المائدة المستديرة سفراء كل من ليسوتو وزامبيا، وخبراء من معهد التنمية الخارجية في لندن، ومركز التنمية العالمية في واشنطن العاصمة. وأدلى ببيانات ومداخلات تفاعلية في الجلستين ممثلو مختلف مجموعات البلدان، وعدد كبير من وفود البلدان. وترأس الجلستين رئيس مجلس التجارة والتنمية السيد جان فيدر من لكسمبرغ.

٤- ونظرت الدورة في الوثيقة المعنونة "توخياً لتحقيق تقدم هيكلي: إعادة النظر في أداء أقل البلدان نمواً" (TD/B/EX(49)/2, TD/B/EX(49)/2/Corr.1 and 2). وقدمت الوثيقة، وهي نسخة مختصرة من تقرير فرقة عمل الأونكتاد المشتركة بين الشعب بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، تحليلاً رجعياً قائماً على الأدلة لأداء أقل البلدان نمواً خلال العقد الماضي بهدف توليد رؤية إنمائية تعاونية لإحداث تحول هيكلي سريع في أقل البلدان نمواً. وأيد المتكلمون النتائج الواردة في الوثيقة، وأعربوا عن تقديرهم لمساهمات الأونكتاد المنتظمة في توفير مدخلات موضوعية، في مجالات اختصاصها، وفي الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. وأحاطوا علماً على وجه الخصوص ببرمجة اجتماع يسبق المؤتمر لمناقشة القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً (٢٧-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠) والدورة التنفيذية الحادية والخمسين لمجلس التجارة والتنمية لمناقشة دور آليات الدعم الدولي (٢٩-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠).

٥- ولدى النظر في أداء أقل البلدان نمواً في الآونة الأخيرة، لوحظ أن تلك البلدان شهدت، قبل الأزمة، نمواً اقتصادياً مرتفعاً نسبياً، وبعض التحسن في مؤشرات الاقتصاد

الكلي، وتوسعاً في التجارة مع البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء، وزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي، واستخداماً أفضل للمساعدات الأجنبية، وتحسناً في مجال الهياكل الأساسية المادية وفي مجال الربط بالاتصالات السلكية واللاسلكية. ومع ذلك، فقد تميزت معدلات النمو العام المرتفعة أيضاً بأداء يتسم بالكثير من عدم التماثل والمهشاشة داخل مجموعة أقل البلدان نمواً.

٦- وأشار إلى أنه بالرغم من أن أقل البلدان نمواً تواجه مجموعة من العوائق الهيكلية المشتركة، فإن التباين فيما بينها بات سمة ظاهرة أكثر فأكثر. وقد أدت طبيعة نمو هذه البلدان، بالإضافة إلى خصائصها الجيوفيزيائية، إلى تنوع تخصصاتها، فهي تعتمد بشكل أكبر على صادرات السلع الأساسية التقليدية، وفي بعض الحالات، على السياحة ومجموعة محدودة من السلع المصنعة (مثل المنسوجات).

٧- ولوحظ أن عملية النمو في أقل البلدان نمواً، والتي تُدفع عجلتها من الخارج إلى حد كبير، لم تحدث أي تغييرات تدريجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتنوع الصادرات، وخفض الاعتماد على السلع الأساسية، وتدفق الاستثمارات على نطاق واسع، وتعزيز كبير للهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة، وتطوير القدرات العلمية والتكنولوجية والابتكارية. وظلت تنمية الزراعة والأمن الغذائي من المجالات المهمة في الاهتمامات الاستثمارية والسياسية. وظلت أغلبية أقل البلدان نمواً بعيدة كل البعد عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعن الارتقاء خارج التصنيف الذي يدرجها ضمن مجموعة أقل البلدان نمواً.

٨- وأعرب عن الأسف لأن تحسن وضع الاقتصاد الكلي لأقل البلدان نمواً لم يؤدي إلى تخصيص الموارد للقطاعات الإنتاجية بما يفضي إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد. وأدت محدودية نشر الأدوات الاستراتيجية المتصلة بالسياسات التجارية والصناعية إلى إعاقه توجيه الموارد لبناء القدرات الإنتاجية التي كان بإمكانها أن تيسر التغيير الهيكلي لاقتصادات أقل البلدان نمواً. وظل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مركزاً في عدد قليل من الصناعات الاستخراجية، ولا سيما النفط. كما استبعدت المساعدة الإنمائية الرسمية عن تمويل القاعدة الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك الهياكل الأساسية والتصنيع. ولم يكن الاستثمار في الزراعة كافياً أيضاً لإضافة قيمة أكبر في هذا القطاع. ونتيجة لهذه العقبات عادة ما كانت الحكومات في هذه البلدان غير قادرة على الاستفادة الفعالة من هامش الحركة المتاح لها نظرياً على صعيد السياسات.

٩- وبالتشديد على ضرورة إعادة النظر في الاستراتيجيات الإنمائية التقليدية، جرى التأكيد على ضرورة اعتماد نهج استراتيجية مبتكرة في المستقبل لتقديم مساهمات أكثر فعالية نحو تعزيز التحول الهيكلي لاقتصادات أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، جرى التأكيد على ضرورة تعزيز الدور الاستراتيجي التوجيهي للدولة الإنمائية بغية خلق قاعدة صناعية محلية وخدمات لتنمية الأعمال التجارية. ولا بد من إعادة تعريف النهج التقليدي لتكييف الاقتصاد الكلي بما يتيح النمو المطرد والشامل.

١٠ - وأكد المشاركون في الدورة السياق العالمي والإقليمي المتغير الذي يتعين على أقل البلدان نمواً أن تتعامل في ظلّه الآن مع تحديات التنمية الوطنية لديها. وتتيح عناصر هذا السياق الجديد لأقل البلدان نمواً فرصاً (مثل صعود جنوب الكرة الأرضية) وتشكل لها تهديدات (مثل الآثار الضارة لتغير المناخ). كما أن السياق الجديد يؤكد في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، بما في ذلك المبادرات الأخيرة في مجالات إنعاش النمو العالمي وإصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية.

١١ - وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي تعزيز دور أقل البلدان نمواً في الحوكمة الاقتصادية العالمية بحيث تُراعى مصالحها بموضوعية أكبر في المسائل النظامية، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالتجارة والاستثمار وتمويل التنمية.

١٢ - وسُجل توافق عام على أن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً ينبغي أن تكون بمثابة إعلان عن التخلي عن نهج "العمل كالمعتاد" والإقبال على التصدي لتحديات التنمية التي تواجهها هذه المجموعة من البلدان. وينبغي أن تسفر نتائج هذا المؤتمر عن نهج استراتيجي وينم عن ذكاء، فضلاً عن تحديد أهداف محددة قابلة للقياس تُوفّر لها موارد كافية. وينبغي أن تتكامل النتائج مع مبادرات التنمية الدولية القائمة الأخرى لصالح أقل البلدان نمواً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة، والإطار المتكامل المعزز.

١٣ - وتوقع المشاركون أن توضع حتماً آلية أكثر فعالية لمتابعة ورصد الأهداف المتفق عليها دولياً فيما يخص أقل البلدان نمواً. وأشار كذلك إلى أنه - لكي يجري تقييم أكثر موضوعية لكفاءة أداء أقل البلدان نمواً، وكذلك لتدابير الدعم الدولية المعتمدة لصالحها - ثمة حاجة ملحة لتعزيز المعلومات وقواعد البيانات ذات الصلة.

باء - القضايا الرئيسية التي نوقشت خلال الدورة

١٤ - كانت النقطة التي حظيت بأكبر قدر من التركيز أثناء الدورة هي أن الظروف الأساسية لأقل البلدان نمواً لم تتغير كثيراً خلال العقد التالي لاعتماد برنامج عمل بروكسل. ورغم تسجيل مكاسب بشكل عام، فإن مكاسب أقل البلدان نمواً كانت محصورة في حفنة من البلدان تشهد طفرات مؤقتة في الغالب نظراً لارتفاع أسعار السلع الأساسية. وحتى تلك البلدان تواجه، في الواقع، مشاكل خطيرة بسبب زيادة تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية. وقد بينت الزلازل التي ضربت هايتي مؤخراً، وبالصورة الأكثر مأساوية، مدى تعرض أقل البلدان نمواً لآثار الصدمات الخارجية.

١٥ - وجادل البعض كذلك أن معظم مشاكل أقل البلدان نمواً معروفة جيداً، وبالتالي فإن التركيز ينبغي أن ينصب على اتخاذ إجراءات حازمة. على أن معظم المشاركين أكدوا أنه،

وفي ضوء التجربة الإنمائية المخيبة للآمال، ونظراً للتحديات الجديدة، ثمة حاجة إلى الإعراب بوضوح عن أفكار مبتكرة لرسم مسار إنمائي جديد للنمو الشامل والتشاركي لأقل البلدان نمواً يؤدي إلى التحول الهيكلي لاقتصاداتها. وجرى التأكيد في هذا الصدد على أهمية التزام القيادة بهذا المسلك.

١٦- وعند النظر في طبيعة النمو في أقل البلدان نمواً، لوحظ أن هناك حاجة إلى إعادة التوازن فيما بين مصادر النمو وإلى تنويعها من خلال زيادة الطلب المحلي. والعوامل الهيكلية الأخرى التي تحول دون تحقيق نمو مستدام في تلك البلدان هي انخفاض الإنتاجية، وعدم القدرة على المنافسة، ووجود بيئة غير مواتية للأعمال التجارية، وتخلف خدمات الهياكل الأساسية، ومحدودية تنظيم المشاريع الخاصة، والافتقار إلى الموارد البشرية الماهرة. وبناء عليه، بات ضرورياً أكثر من أي وقت مضى العمل لإحداث نمو يفضي إلى تحول.

١٧- وكان القاسم المشترك بين جميع المداخلات تقريباً هو الحاجة إلى التحول الهيكلي لاقتصادات أقل البلدان نمواً. وكانت النقطة المركزية في هذا الصدد هي التحدي المتمثل في إيجاد دولة تنموية يمكنها اتخاذ مبادرات سياساتية والقيام بتدخلات مؤسسية لخلق مزايا تنافسية جديدة لأقل البلدان نمواً. وشدد المشاركون على أن الدور الإنمائي الاستراتيجي المتوخى من الدولة ينطوي على صوغ وتنفيذ الالتزامات التي تستهدف تعزيز القدرة الإنتاجية، والإنتاجية، والتنويع وإضافة القيمة.

١٨- وكان هناك توافق في الآراء على ضرورة إعطاء الأولوية للتنمية الزراعية. وأعرب العديد من المشاركين عن أسفهم لإهمال الزراعة في القرارات الاستثمارية، وشددوا على الحاجة إلى توجيه المزيد من الموارد نحو هذا القطاع لعدد من الأسباب الأساسية منها توفير فرص عمل وتوليد الدخل للفقراء، وضمان الأمن الغذائي على المستوى الوطني وعلى مستوى الأسرة المعيشية، وزيادة تنويع إضافة القيمة على البضائع القابلة للتصدير. ومما يجعل هذه الحاجة أكثر إلحاحاً أن عدداً متزايداً من أقل البلدان نمواً يعاني من الارتفاع السريع للعجز في المنتجات الغذائية.

١٩- وأكد عدد كبير من المتكلمين الأهمية الحاسمة لتنويع صادرات أقل البلدان نمواً وتخصصها. واعتبروا أن أساس استمرار التنويع والتخصص يكمن في تغيير تركيبة الناتج المحلي الإجمالي لصالح قطاع الصناعات التحويلية و/أو قطاع الخدمات الحديثة. بيد أنهم شددوا أيضاً على ضرورة وجود المزيد من المنتجات القابلة للتداول وتقليص الاعتماد على بضعة أسواق تصديرية دون غيرها. وجرى التشديد على ضرورة أن تطور أقل البلدان نمواً صادراتها في مجال الخدمات، لا سيما من خلال السياحة ذات القيمة العالية، والانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين نحو تقديم الخدمات. لكنهم لفتوا انتباه المندوبين إلى أن صناعة السياحة تتطلب في كثير من الأحيان قدراً كبيراً من الواردات، مما يقلص صافي النقد الأجنبي الذي يمكن كسبه من تلك الصناعة.

٢٠- وأشار كثير من المشاركين إلى أن برامج التكيف الهيكلي والتحرير في جميع المجالات أثرا على قطاعي الأغذية والصناعة التحويلية تأثيرا سيئا، وحثوا على توخي الحذر في المستقبل فيما يتعلق بالالتزامات الجديدة في مجال تحرير التجارة.

٢١- ولقيت مشاكل الاعتماد الراسخ لعدد كبير من أقل البلدان نمواً على السلع الأساسية اهتماما خاصا أثناء المناقشة. وتم التشديد بشكل رئيسي على تقوية الروابط الخلفية والأمامية لقطاع السلع الأساسية في الاقتصاد الوطني. وأشار بالتحديد إلى قطاع تجهيز الأغذية بوصفه القطاع الذي يملك أكبر الإمكانيات في هذا الصدد. كما نوقشت تحديات الاقتصاد الكلي فيما يتعلق بالتعامل مع دورة ازدهار وكساد أسعار السلع الأساسية. فالصدمات الناجمة عن الارتفاع المفاجئ للأسعار يمكن أن ترفع قيمة عملة البلد المصدر للسلع الأساسية، مما يُفقد جميع الصادرات الأخرى القدرة على المنافسة.

٢٢- وأشار بعض المشاركين إلى أهمية الدور الذي تلعبه طائفة واسعة من أنشطة القطاع غير الرسمي في توفير فرص العمل والدخل للفقراء في أقل البلدان نمواً.

٢٣- وقد انعكس القلق إزاء عدم اتساع نطاق التنمية الصناعية في أقل البلدان نمواً عند مناقشة الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد لوحظ أنه على الرغم من الزيادة السريعة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً حتى بداية الأزمة الاقتصادية، فإن معظم الاستثمارات تركزت في قطاع استخراج الموارد الطبيعية، وبخاصة النفط. وأشار عدة مشاركين إلى أن الفرصة المتاحة لإقامة الروابط فيما يتعلق بالصناعات الاستخراجية محدودة. وتحدث المشاركون عن الزراعة وتجهيز الأغذية والاتصالات والسياحة على أنها قطاعات واعدة يمكنها اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٤- وكان هناك اتفاق واسع النطاق على أن قدرا كبيرا من الاستثمار في أقل البلدان نمواً ضروري لتطوير الهياكل الأساسية، مثل النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، لجعل التنويع الصناعي ممكنا. كما أُشير إلى الضرورة القصوى لتطوير قطاع الطاقة.

٢٥- وأكد المشاركون أن الحصول على التكنولوجيا عنصر إنمائي هام ومكمل للعوامل التجارية والمالية. وتمثل التكنولوجيا والدراية الفنية عنصرا حاسما في إتاحة تنويع اقتصادات أقل البلدان نمواً. كما أن رفع مستوى العلم والتكنولوجيا والقدرات المعرفية أمر مهم في الحد من تعرض أقل البلدان نمواً لآثار الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثار تغير المناخ عليها. وأشار إلى أن ذلك يتطلب توفر روح القيادة والحوكمة الإنمائية وبيئة تمكينية.

٢٦- ونوقش على نطاق واسع دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تسهيل التحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً. وذكر أن صادرات أقل البلدان نمواً إلى بلدان الجنوب تكاد تعدل حالياً صادراتها إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على الرغم من أن بلدان الجنوب تستورد أساسا السلع الأساسية من أقل البلدان نمواً. وفي هذا السياق، لوحظ

أن بعض البلدان النامية شرعت في تنفيذ مخططات لإعفاء أقل البلدان نمواً من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص. وقد تزايد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من بلدان الجنوب أيضاً، وهو النشاط الذي صمد أكثر خلال الأزمة. ويمكن لبلدان الجنوب أن تكون مصدراً رئيسياً لنقل التكنولوجيا والدراية الفنية. وفي هذا الصدد، تم التشديد على التكامل الإقليمي المستند إلى تعزيز الروابط.

٢٧- ونوقش مرات عديدة موضوع التنوع المتزايد الذي تشهده مجموعة أقل البلدان نمواً. فعلى سبيل المثال، أُشيرَ إلى أن بعض هذه البلدان غير ساحلية في حين أن بعضها الآخر من الدول الجزرية. وتباين أقل البلدان نمواً تبايناً كبيراً إلى حد ما من حيث تمتعها بالموارد، بما في ذلك الموارد الطبيعية والديمقراطية. وثمة عدد من أقل البلدان نمواً هي دول تمر بمرحلة ما بعد الصراع. وتبين جميع هذه الصفات الحاجة إلى معالجة شواغل محددة في إطار دعم دولي متكامل لأقل البلدان نمواً.

٢٨- وأشير أيضاً إلى أنه على الرغم من مواجهة التحديات على المستوى القطري، لا ينبغي أن تغيب عن البال ضرورة التركيز على أكثر الفئات ضعفاً في أقل البلدان نمواً. وإلى جانب الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع، أُشيرَ أيضاً إلى الحاجة إلى التركيز على النساء والشباب.

٢٩- وإذا كان تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً قد زاد بصورة ملحوظة في الآونة الأخيرة، فإن هذه المساعدة لم تكن في مستوى الالتزامات المقطوعة ولم توزع بصورة موحدة على جميع بلدان المجموعة. وبالنظر إلى أن البلدان المتقدمة توشك على الدخول على الأرجح في التعافي، فإن مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية يظل غير مؤكد في المستقبل. وعليه، فإن مسألة نوع المساعدة وكميتها ستصبح أكثر أهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً.

٣٠- وشهدت الدورة نقاشاً حول التركيبة المرغوب فيها للمساعدات الخارجية المقدمة إلى البلدان الأقل نمواً. وفضلت مجموعة كبيرة من المشاركين تخصيص القدر الأكبر من هذه المساعدات لبناء القدرات الإنتاجية، بما في ذلك الهياكل الأساسية والتصنيع. وفي الوقت نفسه، أشار عدد من المشاركين أيضاً إلى أن القطاعات الاجتماعية في معظم أقل البلدان نمواً لا تزال تعاني من النقص في التمويل. ونتيجة لذلك، فشلت هذه القطاعات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي تطوير القوة العاملة الماهرة اللازمة لتنويع الاقتصاد. وأعرب أيضاً عن وجهات نظر مختلفة بشأن مزايا تخصيص المساعدات الخارجية لقطاعات معينة بالمقارنة مع أوجه الدعم من الميزانية.

٣١- كما أثّرت في الدورة قضايا تتعلق بتمويل التنمية، غير قضية المساعدة الإنمائية الرسمية. وسلط الضوء على دور التحويلات المالية في أقل البلدان نمواً - بدءاً من التخفيف من عجز ميزان الحساب الجاري لدى الحكومة إلى توفير دخل يخفف من حدة الفقر في أوساط الأسر

الريفية. وأعرب عن رأي مفاده أن على المؤسسات الوطنية للتمويل الإنمائي أن تقوم بدور أكثر نشاطاً لتعزيز الاستثمارات المنتجة في أقل البلدان نمواً. ويتعين على هذه البلدان أيضاً أن تسعى أكثر فأكثر للحصول على الأموال المتاحة لدى بنوك التنمية الإقليمية. وتستطيع مجموعة العشرين أيضاً وضع تدابير لدعم أقل البلدان نمواً من خلال محفزات مالية ونقدية.

٣٢- وشدد بعض المشاركين على التغيرات التي طرأت على العالم على مدى السنوات العشر الماضية، مع التركيز بشكل أكبر على تغير المناخ، والدور المتزايد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والأزمات الثلاث (أزمة الغذاء، وأزمة الوقود، والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية)، وهي من بين المسائل التي أثّرت في المناقشات. وأشيرَ عدة مرات إلى أهمية الأمن الغذائي فيما أبرزت عدة مداخلات الآثار السلبية للأزمات على أقل البلدان نمواً.

٣٣- وأثار عدد من المداخلات مسألة آثار الأزمات الأخيرة على اقتصادات أقل البلدان نمواً. وأشيرَ بشكل خاص إلى أن أقل البلدان نمواً من الضحايا الأبرياء للأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة. ولا تزال هذه البلدان تشعر بالآثار السلبية المترتبة على الأزمة في عدد من المجالات منها الصادرات والاستثمار والتحويلات المالية والدخل السياحي وتمويل التنمية. كما نوقشت السبل والوسائل الكفيلة ببناء القدرة على التعافي الاقتصادي للتخفيف من حدة الصدمات في المستقبل.

٣٤- وتصدرت مسألة الآثار الضارة لتغير المناخ في أقل البلدان نمواً المسائل التي أثارها عدد من المداخلات. وذكر أن ضعف اقتصادات أقل البلدان نمواً قد زاد نتيجة لجملة أمور منها الكوارث الطبيعية المتكررة الناجمة عن تغير المناخ، والضغط على الموارد المائية والآثار السلبية لذلك على زراعة المحاصيل ومصائد الأسماك، وفقدان السكن، وظهور اللاجئين لأسباب بيئية. وتم التأكيد على ضرورة اتخاذ تدابير للتخفيف من آثار تغير المناخ في البلدان الكبرى التي تصدر غازات الدفيئة، كما جرى التشديد على ضرورة توفير ما يكفي من التمويل لضمان تنفيذ تدابير التكيف في أقل البلدان نمواً.

٣٥- كما سلط بعض المشاركين الضوء على أهمية تحسين الحوكمة الإنمائية في أقل البلدان نمواً. وأشيرَ إلى أن القضايا المتعلقة بالحوكمة أصبحت أكثر أهمية مع مرور الوقت، وأن ثمة حاجة إلى جهود منتظمة وصادقة للتصدي لعدم الكفاءة والفساد من أجل تعزيز الأثر الإنمائي للموارد الشحيحة القابلة للاستثمار. وبما أن التحديث الشامل للإدارة العامة غير ممكن بين عشية وضحاها في أقل البلدان نمواً، فقد اقترح أن تكون هناك بداية متواضعة لكن ملموسة لهذا التحديث في قلب مؤسسة للإدارة الاقتصادية الرئيسية، مثل وزارة المالية أو وزارة التجارة أو هيئة التخطيط أو البنك المركزي.

٣٦- وفي إشارة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٧٨/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، والمعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني"، أشار إلى قرار منح الأرض الفلسطينية المحتلة المعاملة التفضيلية التي تُمنح لأقل البلدان نمواً.

٣٧- وأُطلع المشاركون على الاستعدادات الجارية للإعداد للمؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. وذكر أنه تم الانتهاء بالفعل من الاستعراضات الوطنية والإقليمية لبرنامج عمل بروكسل. وللعملية التحضيرية أربعة مسارات مترابطة هي: المسار الحكومي الدولي، والمسار البرلماني، وقطاع الأعمال، والمنظمات غير الحكومية. وتكفل عددٌ من المنظمات والوكالات تنظيم الأحداث السابقة للمؤتمر. ومن المقرر عقد اجتماعات غير رسمية لوضع صيغة للوثيقة الختامية على أن تبدأ في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وسوف تجتمع اللجنة التحضيرية للمؤتمر في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١١، فيما يُتوقع أن يعقد المؤتمر نفسه في أيار/مايو. وشعار المؤتمر هو "الالتزام العالمي بالشراكة"، وفي ذلك دلالة على ضرورة إعادة بناء التضامن - أخلاقياً وجوهرياً - على أساس المصلحة الذاتية المستنيرة للاقتصاد العالمي.

٣٨- ولدى إعراب المندوبين عن توقعاتهم بشأن المؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، فقد أجمعوا على أنه ينبغي أن يسفر عن تدابير ملموسة ومتكاملة لمعالجة المشاكل الحقيقية لأقل البلدان نمواً في ظل بيئة عالمية متغيرة. ودعا معظمهم المجتمع الإنمائي الدولي إلى المشاركة جدياً في العملية المفضية إلى المؤتمر الرابع لأقل البلدان نمواً.

جيم - التوصيات التي قدمها المشاركون

١- نهج إنمائي جديد

٣٩- في ضوء التجارب الماضية، ومع مراعاة السياق العالمي والإقليمي الجديد، لا بد من إعادة النظر في نهج التنمية المتبعة في أقل البلدان نمواً ومن وضع أساس أكثر براغماتية.

٤٠- وفي سياق الجهود الرامية إلى تعزيز التحول الهيكلي لاقتصادات أقل البلدان نمواً، يتعين دعم هذه البلدان من أجل الاستفادة بقدر أكبر وبفاعلية أكثر من هامش الحركة لديها في مجال التنمية.

٤١- ويتعين على أقل البلدان نمواً، لدى تصميمها لمسارات التنمية الوطنية لديها، تعزيز وتفعيل الدور الاستراتيجي والتمكيني للدولة في قيادة التحول الهيكلي للاقتصادات.

٤٢- وفي الوقت نفسه، ينبغي للدولة، لدى تصميمها أسلوب تنفيذ السياسات العامة، أن تحترم مبادئ الشفافية والمساءلة والإنصاف والمشاركة.

٢- إعادة النظر في إطار الاقتصادي الكلي

٤٣- يحتاج إطار الاقتصاد الكلي في أقل البلدان نمواً إلى إعادة نظر، مع التركيز على النمو وتوفير فرص العمل بدلاً من الانشغال حصراً على تحقيق التوازن في الحسابات.

٤٤- ومع مراعاة ظروف معينة، يتعين على أقل البلدان نمواً إعادة التوازن بين مصادر نموها وتنويع هذه المصادر، مع منح الطلب المحلي دوراً أكبر.

٤٥ - وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى وضع ونشر سياسات تجارية وصناعية استراتيجية لتسريع التغيير الهيكلي لاقتصاداتها.

٣- معالجة نقاط ضعف محددة

٤٦ - أثناء وضع تدابير الدعم الدولي لصالح أقل البلدان نمواً، لا بد الإقرار بعدم التجانس داخل مجموعة البلدان هذه ومراعاته، ولا سيما معالجة الاحتياجات الإنمائية المحددة للبلدان غير الساحلية، والدول الجزرية، والاقتصادات التي تعاني من تغير المناخ والمجتمعات الخارجة من الصراعات.

٤- الزراعة والأمن الغذائي

٤٧ - يتعين أن يكون تعزيز "النهضة الزراعية" من خلال زيادة مخصصات النفقات العامة الهدف الرئيسي لأقل البلدان نمواً للتخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية فضلاً عن ضمان الأمن الغذائي.

٤٨ - وفي سياق الجهود المبذولة لتنشيط وتطوير القطاع الزراعي، يجب أن يكون هناك تركيز خاص على صغار المزارعين.

٤٩ - ويجب أن يحظى تشجيع أنشطة تجهيز المنتجات الزراعية بالمزيد من الاهتمام في السياسات العامة.

٥٠ - يجب أن تكون التكنولوجيات الجديدة متاحة لأقل البلدان نمواً لتعزيز نمو الإنتاجية في قطاع الزراعة، فضلاً عن إتاحة المجال لهذه البلدان للاستفادة من فرص "النمو الأخضر".

٥- تنويع التجارة والوصول إلى الأسواق

٥١ - يجب أن يكون الهدف الرئيسي للتدابير المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً هو تنويع سلة الصادرات، وإضافة قيمة إلى سلع التصدير بتطوير الروابط الخلفية والأمامية، من خلال الوصول إلى أسواق جديدة.

٥٢ - وينبغي العمل بنشاط على الترويج للسياحة المستدامة بهدف تحقيق أقصى قدر من التأثيرات الإنمائية المفيدة.

٥٣ - وينبغي أن تكون أقل البلدان نمواً قادرة على استخدام كافة جوانب المرونة المتاحة في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية من أجل تعزيز تنمية القدرات الإنتاجية.

٥٤ - ويجب أن تنتهي جولة الدوحة للمفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية في أقرب وقت ممكن، وأن تعالج الشواغل الإنمائية لأقل البلدان نمواً.

٥٥- ويجب الخروج بنتيجة مؤقتة (حصار مبكر) من جولة الدوحة فيما يتعلق بمعالجة المصالح التجارية لأقل البلدان نمواً. وقد تشمل عناصر هذه الحزمة المؤقتة لأقل البلدان نمواً الأحكام التالية:

(أ) الوصول إلى الأسواق دون رسوم جمركية ودون نظم الحصص التي تفرضها البلدان المتقدمة والاقتصادات الناشئة فيما يتعلق بجميع منتجات أقل البلدان نمواً؛

(ب) التخلص من جميع التدابير غير الجمركية التي تؤثر على صادرات أقل البلدان نمواً؛

(ج) تحسين الأحكام المتعلقة بقواعد المنشأ لتعزيز فعالية مخططات منح معاملة تفضيلية في الوصول إلى الأسواق؛

(د) التنفيذ الشامل والفعال للمبادئ التوجيهية القائمة لتيسير الانضمام السريع لأقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية؛

(هـ) إلغاء تدابير الدعم المحلية المشوّهة للتجارة وإلغاء إعانات التصدير فيما يتعلق بإنتاج القطن؛

(و) تقديم الدعم للأسلوب (٤) لتعزيز التجارة في الخدمات المقدمة في القطاعات التي تتمتع فيها أقل البلدان نمواً بالقدرة على العرض؛

(ز) زيادة الموارد المقدمة في إطار المعونة من أجل التجارة، ولا سيما لاستخدام الإطار المتكامل المعزز استخداماً أوسع وأعمق.

٥٦- كما ينبغي استخدام الهدف الإنمائي الثامن بشأن الشراكة الدولية، الذي يتناول القضايا التجارية، لتحقيق الحزمة المؤقتة.

٥٧- ولا ينبغي أن تعرّض مشاركة أقل البلدان نمواً في الاتفاقات التجارية الثنائية حقوقها ومستحقّاتها للخطر بفعل النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٦- الحد من الاعتماد على السلع الأساسية

٥٨- يجب اتخاذ إجراءات على المستوى المتعدد الأطراف لمعالجة العوامل الداخلية والخارجية التي تحول دون تقليص اعتماد أقل البلدان نمواً الشاذ على صادرات السلع الأساسية أساساً.

٥٩- ولا بد من اعتماد التنوع الأفقي والرأسي على السواء في أقل البلدان نمواً المعتمدة على السلع الأساسية.

٦٠- يجب تفعيل الآليات والأدوات التي تمكن من توقع تقلب الأسعار في أسواق السلع الأساسية، فضلاً عن ضمان التدفق السلس للمعلومات المتعلقة بأسواق السلع الأساسية.

٦١- يجب وضع تدابير سياساتية لموازنة آثار المعايير الخاصة في أسواق السلع الأساسية.

٧- تشجيع الاستثمار

- ٦٢- ينبغي أن يكون تشجيع الاستثمار المحلي الذي يزيد الطلب المحلي فضلاً عن دعم التوسع في التصدير هدفاً أساسياً من الأهداف السياسية لأقل البلدان نمواً.
- ٦٣- يجب اتخاذ تدابير في البلد الأصلي والبلد المضيف على السواء لتحويل الاستثمار الأجنبي المباشر من الصناعات الاستخراجية إلى القطاعات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً.
- ٦٤- يجب أن يتركز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على تطوير البنية التحتية الأساسية، مثل بناء وتطوير الطرقات والموانئ ومرافق الاتصالات وإنتاج الطاقة الكهربائية.
- ٦٥- يجب تصميم وتنفيذ السياسات العامة والحوافز بما يسمح بتعزيز التزاوج المنتج بين رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية بهدف تعزيز الروابط الخلفية والأمامية داخل البلد.
- ٦٦- يجب السعي لإحداث تآزر بين الاستثمار الخاص والمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك لتشجيع التحول الإنتاجي لاقتصادات أقل البلدان نمواً.
- ٦٧- يجب على أقل البلدان نمواً أن تطور المؤسسات المالية المحلية لتمكينها من دعم المستثمرين المحليين والأجانب على السواء.

٨- تطوير الهياكل الأساسية

- ٦٨- ينبغي، كشرط مسبق للتغيير الهيكلي، إيلاء الهياكل الأساسية أولوية أكبر في برامج الاستثمار العام.
- ٦٩- يجب تخصيص كميات كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية لتطوير الهياكل الأساسية في أقل البلدان نمواً، ويستحسن أن يكون ذلك عن طريق إنشاء صناديق مخصصة.
- ٧٠- يجب أن تكون رؤوس الأموال المحلية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موجهة لتطوير الهياكل الأساسية المادية في أقل البلدان نمواً.
- ٧١- يمكن استخدام أشكال مختلفة من الشراكات بين القطاعين الخاص والعام، مثل نظام البناء والتشغيل والنقل استخداماً مقصوداً لتسريع تطوير الهياكل الأساسية المادية.

٩- العلوم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

- ٧٢- ينبغي أن يحظى النظام الوطني للعلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نمواً بالمزيد من الدعم في جانب السلطات العامة.
- ٧٣- ويجب أن يكون نظام العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نمواً موصولاً بالخدمات العامة والأنشطة التجارية.

٧٤- ويجب إنشاء صندوق مخصص لبناء القدرات، يُدعم عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة، وذلك لتطوير النظم الوطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نمواً.

٧٥- وللاستفادة من الإمكانيات الكاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتغلب على "الفجوة الرقمية"، يجب تطوير العمود الفقري للهياكل الأساسية لنظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أقل البلدان نمواً.

١٠- الحصول على التكنولوجيا

٧٦- ينبغي أن يكون هناك تنفيذ فوري لجوانب المرونة والأحكام التفضيلية التي توحتها قواعد منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية على الملكية الفكرية التي تعد بتدفقات من نقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً. فعلى سبيل المثال، لا بد من تفعيل المادة ٦٦ من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، التي تقضي بأن توفر البلدان المتقدمة حوافز لشركاتها التي تنقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً.

٧٧- ويمكن إنشاء "مصرف للتكنولوجيا" لتسهيل نقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً.

١١- المساعدة الإنمائية الرسمية

٧٨- ينبغي أن يفي الشركاء في التنمية بالتزامهم الدولية من خلال توفير المساعدات الميسرة طويلة الأجل على نحو يمكن التنبؤ به.

٧٩- يجب أن تتحسن نوعية المعونة الخارجية المقدمة وأن تتمشى مع مبدأ باريس لفعالية المعونة.

٨٠- يجب أن تمنح المعونة الخارجية دعماً أقوى لجهود بناء القدرات الإنتاجية التي تبذلها أقل البلدان نمواً، بما في ذلك تمويل الهياكل الأساسية المادية والصناعات التحويلية.

٨١- ينبغي كفالة توفير الموارد المتصلة ببناء القدرات في مجال التجارة على نحو أكثر قابلية للتنبؤ به وبشكل إضافي، وخاصة بالنسبة للإطار المعزز المتكامل.

١٢- أساليب أخرى لتمويل التنمية

٨٢- ينبغي بذل جهود أكبر لتعبئة الموارد المحلية في أقل البلدان نمواً، لا سيما من خلال الضرائب، لتحصيل موارد إضافية كفيلة بضمان تغطية نفقات التنمية.

٨٣- ينبغي أن تُستعمل التحويلات المالية للعمال المغتربين بشكل أكثر فعالية لتحفيز الاستثمارات.

٨٤- ينبغي أن تحصل أقل البلدان نمواً على فرص أكبر للوصول إلى مرافق التمويل المتوفرة لدى مصارف التنمية الإقليمية.

٨٥- تحتاج أقل البلدان نمواً إلى استكشاف مصادر جديدة ومبتكرة لتمويل التنمية، بما في ذلك صناديق الثروة السيادية.

١٣- التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

٨٦- تحتاج أقل البلدان نمواً إلى اعتماد التفاعل الاقتصادي مع بلدان الاقتصادات الناشئة وغيرها من البلدان النامية المتقدمة كوسيلة لتطبيق التحول الهيكلي على اقتصاداتها.

٨٧- يتعين على الاقتصادات الناشئة، من بين أمور أخرى، أن تمنح أقل البلدان نمواً فرصاً أفضل للوصول إلى أسواقها من دون أي حواجز جمركية أو غير جمركية، وأن تشجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، وأن تدعم نقل تكنولوجيات الاقتصادات الناشئة إلى أقل البلدان نمواً، وأن تخصص وسائل التمويل الميسر لإجراء التغييرات الهيكلية على اقتصادات أقل البلدان نمواً.

٨٨- ينبغي أن تعكف أقل البلدان نمواً على إنجاز مشاريع التعاون الثلاثي المشترك، بالاشتراك بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

٨٩- لا بد من تعزيز مشاركة أقل البلدان نمواً في خطط التكامل الإقليمي من أجل رفع مستوى القدرة الإنتاجية وتحسين الكفاءة الاقتصادية، ولا سيما من خلال المزيد من خدمات الربط وغيره من التدابير المتصلة بالتجارة. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز مشاركة أقل البلدان نمواً في العديد من مشاريع التكامل الإقليمي وتنسيق تلك المشاركة بهدف تخفيف الضغط على الحكومات وكذلك على رجال الأعمال وأصحاب المشاريع.

١٤- الأزمة المالية العالمية

٩٠- ينبغي وقف أي تدبير خاص اتخذ كجزء من حُزَم الحوافز والسياسات العامة لمواجهة ظروف ما بعد الأزمة المالية في أي بلد إذا كان يؤثر على القدرة التنافسية لأقل البلدان نمواً.

٩١- ينبغي تصميم تدابير خاصة لحماية أقل البلدان نمواً من الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية العالمية والمالية في المستقبل.

١٥- تغير المناخ

٩٢- ينبغي وضع تدابير التخفيف بحيث تحد من الآثار غير المتناسبة لتغير المناخ على أقل البلدان نمواً.

٩٣- ينبغي توفير التمويل الكافي لاتخاذ التدابير اللازمة للتكيف في أقل البلدان نمواً.

٩٤ - يجب ضمان حصول أقل البلدان نمواً على التكنولوجيات الملائمة للبيئة.

٩٥ - ينبغي التشجيع على رفع إعانات الوقود الأحفوري.

١٦ - الأراضي الفلسطينية المحتلة

٩٦ - يجب منح الأراضي الفلسطينية المحتلة التسهيلات والتفضيلات التي تتمتع بها أقل البلدان نمواً.

١٧ - قواعد المعلومات

٩٧ - ينبغي تعزيز القواعد المعلوماتية والإحصائية المتعلقة بأقل البلدان نمواً بشكل كبير للمساعدة على إنجاز عمليات فعالة وموثوقة ومستنيرة لوضع السياسات، وإيجاد فهم أعمق لأداء أقل البلدان نمواً، وإجراء تقييم أفضل لحالة الوفاء بالالتزامات الدولية.

١٨ - التمثيل والمشاركة

٩٨ - ينبغي زيادة وصول أقل البلدان نمواً على نحو فعال إلى جميع المنابر الدولية والإقليمية وكذلك تمثيلها ومشاركتها فيها - سواء كانت رسمية أو غير رسمية - وذلك لتتحدث هذه البلدان عن شواغل المجموعة ومصالحها. وعند تصميم نهج وتدابير لإصلاح الهيكل المالي العالمي وغيره من مجالات الحوكمة الاقتصادية، ينبغي مراعاة الآثار المترتبة على تلك التدابير على التنمية الاقتصادية لأقل البلدان نمواً.

١٩ - أقل البلدان نمواً والأهداف الإنمائية للألفية

٩٩ - في عملية استعراض الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي الإقرار بشكل كامل بأهمية تطوير القدرات الإنتاجية والعمل المربح.

٢٠ - نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

١٠٠ - يجب أن تكون نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً موضوعية ومصحوبة بأهداف محددة ومرتبطة حسب الأولويات كفيلة بتعزيز تسريع التحول الهيكلي لاقتصادات أقل البلدان نمواً.

١٠١ - ينبغي أن تكون التدابير والأهداف التي يحددها مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً أهدافاً متقبلة فعلاً من جميع الشركاء المعنيين وأن يتم تأكيدها من خلال التزامات قوية بمنح الموارد، وألا تكون ذات عبء إداري مفرط على أقل البلدان نمواً.

١٠٢ - يجب أن تكون التدابير الإنمائية التي يوافق عليها مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً متوافقة مع العمليات والمبادرات الدولية الجارية الأخرى لصالح هذه المجموعة.

١٠٣- يجب وضع آلية شفافة وقابلة للمساءلة وموجهة نحو تحقيق النتائج لضمان متابعة سلسلة ومنظمة لتنفيذ الأهداف التي يحددها مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً.

رابعاً - موجز الرئيس: متابعة مؤتمر قمة الألفية والأعمال التحضيرية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية: مسارات جديدة للتنمية
(البند ٢ (ب) من جدول الأعمال)

ألف - النقاط البارزة: نحو التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المضي قدماً ببرنامج الأهداف الإنمائية للألفية

١٠٤- اجتمع فريق رفيع المستوى يوم الأربعاء ٩ حزيران/يونيه، لمناقشة البند ٢(ب)، "متابعة مؤتمر قمة الألفية والأعمال التحضيرية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية: مسارات جديدة للتنمية". واستمعت الدورة إلى سلسلة من العروض والمساهمات الرفيعة المستوى قدمتها وفود جنيف. وبرز عدد من المواضيع التي تقاسمها المشاركون على نطاق واسع خلال المناقشة:

(أ) تمثل الأهداف الإنمائية للألفية أفضل مُثل الأمم المتحدة العليا وطموحاتها وجهودها المبذولة على الإطلاق لإقامة عالم عادل ومزدهر وآمن؛

(ب) غير أن الصورة من حيث تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية متفاوتة. فالاختلافات الإقليمية كبيرة جداً، حيث أحرزت منطقتا شرق آسيا وجنوبها الشرقي أفضل أشكال التقدم؛

(ج) ومن حيث التاريخ المحدد وهو عام ٢٠١٥، ولأن السياق الاقتصادي الدولي على مدى الخمس سنوات القادمة من المحتمل أن يكون أقل ملاءمة مما كان عليه خلال السنوات العشر الماضية، هناك حاجة إلى المزيد من الطموح والجهود الخلاقة سواء من جانب البلدان المتقدمة أو من جانب البلدان النامية، إذا ما أريد تسريع وتيرة النمو خلال هذه الفترة؛

(د) وهذا الطموح العالي والجهود الخلاق يتعين ترجمتهما إلى مسارات جديدة للتنمية. ونظراً للتحول غير الموازي الذي شهدته الظروف الاقتصادية العالمية، فإن العودة إلى سياسات "بقاء الأمور على حالها" لم تعد مقبولة لدعم الأهداف الإنمائية للألفية. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن يعمل البرنامج التطلعي لدعم الأهداف الإنمائية للألفية على تعزيز مصادر جديدة وأكثر شمولاً فيما يخص النمو والتنمية؛

(هـ) والنمو أمر ضروري ولكنه ليس شرطاً كافياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن يصاحب ارتفاع مستويات العمالة وظروف العمل اللائقة استئناف النمو الاقتصادي إذا ما أريد تحقيق أهداف الحد من الفقر؛

(و) وهناك حاجة لمعالجة المستويات النسبية والمطلقة للحرمان لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وخاصة مع ارتفاع مستويات عدم المساواة، وينبغي توجيه مزيد من التركيز على السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تضمن توزيعاً أكثر عدلاً للمكاسب التي تتحقق من النمو الاقتصادي.

(ز) لقد أُهملت حتى الآن بوجه عام ظروف الإنتاج على نحو غير ملائم عند مناقشة الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي منح أهمية أكبر في برنامج الأهداف الإنمائية للألفية للاستثمار في القدرات الإنتاجية بما في ذلك رأس المال البشري. وفي الواقع، يمكن إضافة الأهداف المتعلقة بهذا الشأن إلى أهداف الألفية الأمر الذي سيعود بالفائدة.

(ح) ويمكن لنظام تجاري عادل ومتفتح أن يسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ ومع ذلك، ينبغي أن تُدار قواعد التجارة بطريقة تدعم الجهود الرامية لبناء القدرات الإنتاجية، لا سيما لدى البلدان الأكثر فقراً؛

(ط) وبالنسبة للعديد من البلدان النامية، حيث يرتبط الفقر بنقص الاستثمارات في الاقتصاد الريفي، فإن تعزيز القطاع الزراعي يمثل مفتاح التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ي) ولا تزال تعبئة الموارد لرفع مستويات الاستثمار الإنتاجي تشكل أكبر تحدٍ سياساتي لإنشاء مسار إنمائي أكثر شمولاً؛

(ك) وفي هذا الصدد، فإن سياسات الاقتصاد الكلي بحاجة لأن تدعم الاستثمارات المنتجة على نطاق أوسع، ولكن ينبغي أيضاً إضافة المزيد من السياسات الاستراتيجية على المستوى القطاعي لمجموعة أدوات التنمية الشاملة؛

(ل) ومن المرجح أن تمثل إعادة تنظيم التمويل خطوة هامة في العديد من البلدان نحو توسيع الحيز السياساتي المتاح، ولكن ينبغي العناية أيضاً بوضع إطار شامل يمكن أن يجمع بين التدابير الاقتصادية والاجتماعية على نحو أكثر فعالية لدعم النمو الشامل؛

(م) ويعني تجديد التركيز على ظروف الإنتاج، وقضايا التوزيع، وتعبئة الموارد المحلية أن هناك حاجة إلى دولة نشطة تمتلك رؤية إنمائية شاملة لوضع مسار نمو جديد يتفق مع الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ن) وتعتبر المؤسسات القوية القائمة على المشاركة ضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وهذا يعني أن الأسواق بحاجة إلى تنظيم بشكل صحيح، ولكن يعني أيضاً أن تكون الدول متفتحة وخاضعة للمساءلة والشفافية؛

- (س) وتحتاج الدول كذلك إلى درجة من السلطة السياسية لجعل المقايضات في السياسة العامة منسجمة مع المصلحة الوطنية الأوسع وإجراء التغيير عندما لا توثي السياسات المتبعة ثمارها كما كان متوقعاً. فلا يوجد مقياس واحد يناسب جميع البلدان والمناسبات؛
- (ع) وتمثل الشراكات القوية بين المانحين والمتلقين وسائل هامة لتلبية الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي توسيع تلك الشراكات، بما يشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي أن تقوم هذه الشراكات على أساس الاحترام المتبادل والثقة والمساءلة؛
- (ف) ولا تزال الحلول المتعددة الأطراف أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال زيادة الموارد المتاحة، وضمان الاتساق والتوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية وتجنب الازدواجية في الجهود.

باء - مرفق الفصل الرابع: ملخص المناقشة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية

١٠٥- في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، نظمت الدورة التنفيذية التاسعة والأربعون لمجلس التجارة والتنمية اجتماعاً رفيع المستوى لمناقشة "مسارات جديدة للتنمية" لتحقيق التقدم في الجهود المبذولة لتلبية الأهداف الإنمائية للألفية. وأدلى ببيانات افتتاحية كل من السيد سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد؛ والسيد جان فيدر، رئيس مجلس التجارة والتنمية. وشمل أعضاء فريق المناقشات السيد روب ديفيس، وزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا؛ والسيد فيليب إغر، من منظمة العمل الدولية؛ والسيدة نيلا مولوك، المبعوثة الخاصة لرئيس جمهورية إندونيسيا المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية؛ والسيد ريتشارد كوزول - رايت، الموظف المسؤول في وحدة التعاون والتكامل الاقتصادي بالأونكتاد؛ والسيد طلال أبو غزالة، رئيس تحالف الأمم المتحدة العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية؛ والسيد دافيد نابارو، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأمن الغذائي والتغذية؛ والسيد مارتن خور، المدير التنفيذي لمركز الجنوب. وأدلى ببيانات أخرى ممثل كوبا، متحدتاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وممثل مصر، متحدتاً باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثل بنغلاديش، متحدتاً باسم المجموعة الآسيوية؛ وممثل كوستاريكا، متحدتاً باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل إسبانيا، متحدتاً باسم الاتحاد الأوروبي؛ وممثل نيبال، متحدتاً باسم مجموعة أقل البلدان نمواً؛ وممثل باراغواي، متحدتاً باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية؛ وممثل الصين؛ وممثل تايلند؛ وممثل الولايات المتحدة؛ وممثل ماليزيا؛ وممثل الهند؛ وممثل اليمن (الذي يرأس حالياً مجموعة الـ ٧٧ والصين في نيويورك)؛ وممثل إثيوبيا؛ وممثل زيمبابوي.

١٠٦- وفي الملاحظات التمهيدية للسيد سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أثنى على الأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها أفضل جهد بذلته منظومة الأمم المتحدة لمعالجة الثغرات العالمية وأوجه عدم المساواة والتفاوت. وأقر بأن النتائج قد تفاوتت حتى الآن وأن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد حتى عام ٢٠١٥ وما بعده.

وركّز على برنامج تطوعي يتكون من أربعة جوانب تضم الإطار الكلي الموجه نحو تحقيق النمو، وزيادة التركيز على تعبئة الموارد المحلية، والمعالجة المتكاملة للقضايا الاجتماعية والاقتصادية، وخلق مزيد من التماسك بين عناصر الهيكل الاقتصادي العالمي. وأضاف السيد سوباتشاي أن هذا البرنامج يتطلب المزيد من التدخل المباشر من قبل الدول إلى جانب إعادة توازن المساعدة الإنمائية الرسمية وجعلها متعددة الأطراف.

١٠٧- كما أشار رئيس مجلس التجارة والتنمية في كلمته الافتتاحية إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية تحتل مكاناً مركزياً في المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن سبعة من الأهداف الثمانية تعالج القطاع الاجتماعي في المقام الأول، بينما الهدف ٨ عملي المنحى أكثر من غيره، حيث يركّز على إقامة شراكة عالمية تعالج المعونة والتجارة وتخفيف عبء الديون على وجه الخصوص. وأشار إلى أن هذا ما ترك فجوة كبيرة حول التنمية الاقتصادية. وأعرب عن أمله في أن يرسل أعضاء المجلس رسالة واضحة إلى نيويورك بشأن أهمية إدراج القدرة الإنتاجية كجزء من الأهداف الإنمائية للألفية، مع استكمال التركيز على التنمية القطاعية، ولا سيما الزراعة والصناعة أيضاً. وقال إن ذلك يتطلب أن يكون للدولة النشطة والدينامية دور أكبر فيما يخص تقديم الدعم والتوجيه لإنشاء تلك القدرات الإنتاجية. وقال إن على الدولة أيضاً تعزيز العدالة والمسؤولية والشفافية والكفاءة.

١٠٨- وربط السيد روب ديفيس، وزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا، الأهداف الإنمائية للألفية بالفقر وتحدي العمالة في بلده، حيث استمرار معدل البطالة الرسمي الذي يتجاوز ٢٠ في المائة من بين الأسباب الرئيسية للفقر والحرمان. وفي هذا السياق، شدد على أن طابع النمو ووتيرته أمران مهمان، وأن نوع النمو الصحيح لا يمكن أن يُترك لقوى السوق وحدها، وأن السياسات الفاعلة ينبغي أن تعالج التفاوت القائم بشكل مباشر وأن تعزز إجراء التغيير الهيكلي المطلوب. وذلك يعني ضرورة وضع سياسات صناعية أكثر نشاطاً، وكذلك اتباع نهج مختلف في السياسة التجارية مما من شأنه تعزيز القدرة الإنتاجية. كما أن الدينامية الإقليمية القوية والانطلاق من التكامل فيما بين البلدان بدلاً من الاقتصار على المزايا النسبية الثابتة أمور من شأنها أن تساعد أيضاً في تعزيز مسارات نمو أكثر شمولاً.

١٠٩- وأفادت السيدة نيلا مويلوك، المبعوثة الخاصة لرئيس جمهورية إندونيسيا المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية، بوجود "مستوى متفاوت" من التقدم المحرز في تحقيق أهداف الألفية في بلدها. فقد تم بالفعل تحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية، وهو خفض مستوى الفقر المدقع بمقدار النصف. ولكن التحديات المتمثلة في تقليص معدل وفيات الأطفال وتحسين صحة الأم أثبت أنها أكثر صعوبة. وقالت إن الحكومة قد أدخلت استراتيجيات لتلبية الأهداف الإنمائية للألفية ضمن خطط التنمية الاقتصادية على المدين المتوسط والطويل. وشملت هذه الخطط الاستراتيجية المجتمعية والجهود المبذولة لحفز تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهي المشاريع البالغة الأهمية بالنسبة للنمو الاقتصادي الواسع وخلق فرص العمالة، وخاصة بين

الفقراء. وأشارت إلى الدور الأوسع للجهود الإقليمية من خلال منتدى التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولكنها أقرت كذلك بأهمية تعزيز الشراكات مع المانحين التقليديين.

١١٠- وأيد السيد فيليب إغر من منظمة العمل الدولية برنامج الأهداف الإنمائية للألفية، ولكنه دعا أيضاً إلى إعادة النظر في الإستراتيجية الأساسية. وسلط الضوء على ثلاثة عناصر رئيسية في أي مسار إنمائي ناجح: وهي تسريع النمو، وزيادة فرص العمل في القطاعات كثيفة العمالة، والتوسع في السياسة الاجتماعية. وقال إنه في ضوء الأزمة الاقتصادية الأخيرة والتهديد الذي يمثله الانتعاش غير المصحوب بخلق فرص للعمالة، فإن هناك حاجة لزيادة التركيز على سياسات كلية واسعة مؤيدة للاستثمار، وعلى ترتيبات مالية جديدة، ووضع أرضية أساسية للحماية الاجتماعية. وأشار إلى أن من شأن هذه التدابير معالجة أوجه التفاوت القائمة وتحقيق انتعاش أكثر توازناً.

١١١- وخلال حلقة النقاش في فترة ما بعد الظهر، شدد السيد دافيد نابارو، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأمن الغذائي والتغذية، على أن الأمن الغذائي شرط أساسي لتحقيق كل الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن الحلول طويلة الأجل لأزمة الغذاء التي اندلعت قبل عامين تتطلب إجراء تغيير هيكل في بلدان العالم الأكثر فقراً، بما في ذلك الاستثمار الكبير والطويل الأجل في قطاع الزراعة. وأضاف السيد نابارو أن الحكومات بحاجة إلى المزيد من "هامش الحركة" لاتخاذ الخطوات اللازمة. وأوضح السيد طلال أبو غزالة، رئيس تحالف الأمم المتحدة العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية، كيف يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تضطلع بدور كبير في عملية التنمية، بما في ذلك التنمية الاقتصادية، من خلال قدرتها على نشر المعرفة والتكنولوجيا وتوفير فرص عمل بلا حدود.

١١٢- وقال السيد مارتين خور، المدير التنفيذي لمركز الجنوب، إن الأهداف الإنمائية للألفية تمثل إتجاهاً لا خارطة طريق. مضيفاً أن النمو الاقتصادي والعوامل الدولية التي تؤثر على البلدان النامية ينبغي أن تكون جزءاً من خارطة طريق؛ وأن هناك حاجة لإجراءات تمزج بين الأسواق الحرة ومشاركة الحكومات في الاقتصادات المحلية لضمان الارتفاع المستدام في مستويات المعيشة. وأنه ينبغي التشديد على تحسين القدرات الإنتاجية وخلق فرص العمل. ويمكن أن تساعد التجارة في هذا الصدد، ولكن يجب تكييف الرسوم الجمركية بعناية تمشياً مع المرحلة التي تحتازها تنمية البلد. فقد أصبح من المسلّم به في منظمة التجارة العالمية أن التحرير المفرط والسريع أمر ضار، ولكن اتفاقات التجارة الحرة بين الشمال والجنوب، مثل اتفاقات الشراكة الاقتصادية، تميل إلى فرض تخفيضات تعريفية جذرية، مما اضطر البلدان إلى الاختيار بين القطاعات من حيث تعريضها للمنافسة الأجنبية. وينبغي بحث التناقضات القائمة بين قواعد منظمة التجارة العالمية واتفاقات التجارة الحرة.

١١٣- وقال السيد ريتشارد كوزول - رايت، الموظف المسؤول في وحدة التعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين البلدان النامية بالأونكتاد، إن الأزمة المالية الأخيرة قد أعادت ربط العالم

المتقدم بالتحديات التي تواجه البلدان النامية: مثل المديونية السيادية، والتحدي المتمثل في التنويع نحو صناعات ذات قيمة مضافة أعلى، ومقاومة وقوع الدولة في براثن المصالح (المالية) الضيقة. وقال إن الطريق إلى الأمام متشابه بالنسبة لكلا الفئتين من البلدان، وأشار إلى أنه من المهم أن يُبنى البرنامج التطلعي للأهداف الإنمائية للألفية على هذه التحديات المشتركة.

١١٤ - ونوقشت مجموعة واسعة من القضايا خلال المناقشة التفاعلية التي أعقبت عروض أعضاء فريق المناقشات حيث كانت هناك آراء مؤيدة وأخرى معارضة لما ورد فيها. وحظيت أهمية الأهداف الإنمائية للألفية والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز هذه الأهداف ودعمها على نطاق واسع بالثناء والدعم. بيد أنه كان هناك أيضاً إقرار عام بأن هذه الأهداف ليست على المسار الصحيح، وأن الحال كان كذلك حتى قبل الأزمة المالية والاقتصادية التي بدأت في عام ٢٠٠٨.

١١٥ - فبالنسبة للعديد من البلدان النامية، ستتطلب إعادة وضع الأهداف على مسارها الصحيح إصلاح الهيكل المؤسسي العالمي بغية تعزيز الأهداف الإنمائية الدولية على نحو أفضل في مواجهة الواقع الاقتصادي والمالي الحالي بطريقة أكثر شمولية وتماسكاً وشفافية. وسلّط الضوء على مجموعة من القضايا المنهجية التي تتطلب استجابات فعالة متعددة الأطراف، بما في ذلك، في جملة أمور، الوصول إلى الأسواق، ونقل التكنولوجيا بشروط معقولة، وتعزيز تدفق المعرفة، والتدفقات المالية الأكبر حجماً والأكثر قابلية للتنبؤ.

١١٦ - وعند بحث هذه القضايا، كان هناك أيضاً إقرار بأن التنمية تتجاوز الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه ينبغي أن تدرج التحديات الجديدة - بما فيها تغير المناخ والتنمية المستدامة والأمن الغذائي - في برنامج التعاون الدولي بطريقة أكثر تكاملاً.

١١٧ - وأبرزت مختلف الوفود أوجه الضعف المحددة التي تهدد جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واتضحت من خلال تلك العروض نقطة أعم، حظيت بموافقة واسعة، وهي أنه لا يوجد نهج واحد يناسب جميع الحالات في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية. ومع ذلك فقد حاول عدد من البلدان الاستفادة من تجاربها لاستخلاص الدروس التي يمكن أن تساعد البلدان الأخرى على وضع الإستراتيجية الإنمائية الخاصة بها. وسلّطت وفود مختلفة الضوء على أربعة من هذه الدروس: (أ) أن النمو الاقتصادي شرط وقاعدة للتنمية الشاملة للقدرة الإنتاجية والنمو المستدام؛ (ب) وأن تطوير خدمات الهياكل الأساسية وخلق الروابط عبر القطاعات تمثل تحديات للبلدان على جميع المستويات الإنمائية؛ (ج) وأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتناغمة تتطلب التصميم الجيد للسياسات الفعالة بطريقة براغماتية؛ (د) وأن الانفتاح على القوى الاقتصادية الدولية يتيح فرصاً ويخلق تحديات تستلزم تعاوناً دولياً فعالاً، ولكن البلدان في حاجة أيضاً إلى ما يكفي من هامش الحركة لكي تتمكن من إدارة عملية التكامل بشكل فعال.

١١٨- وفي حين أقرت العديد من الوفود بوجود ترابط إيجابي بين النمو والحد من الفقر، فقد اعتبرت أن إنشاء "حلقة حميدة" للنمو الاقتصادي، والتنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل، ورفع مستوى التكنولوجيا والتنمية البشرية ليست عمليات تلقائية. فهناك حاجة، على الصعيد الدولي، لاتخاذ سلسلة متنوعة من تدابير الدعم، بما في ذلك التدابير المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات البلدان الضعيفة. وعلى الصعيد الداخلي، أقرت العديد من البلدان بأهمية دور الدولة الإنمائية القوية في التغلب على القيود المفروضة على النمو الشامل ومواجهة التحديات الجديدة والمتشابكة.

١١٩- ولوحظ أن نقص الموارد المالية يشكل عائقاً رئيسياً بالنسبة للعديد من البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك إقرار واسع بأن الأزمة المالية تمثل انتكاسة للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تحديداً بسبب القيود الناجمة عن تعبئة الموارد الخارجية. ومع ذلك، فقد منحت الأزمة فرصة لإعادة تركيز الاهتمام على بعض الفجوات الهامة التي تعترض طريقة عمل الهيكل المالي الدولي، بما في ذلك عدم وجود آلية فعالة لتسوية مشكلة الديون وضعف الرقابة والتنظيم الماليين. ويرى البعض أن تحرير القطاع المالي دون وجود تنظيم فعال شكّل مصدراً رئيسياً لعدم الاستقرار، وإن تباينت الآراء بشأن معرفة ما إذا كانت تكاليف التحرير المالي أكثر من فوائده.

١٢٠- وساد شعور لدى الوفود بأنه ينبغي أن يبذل المجتمع الدولي - وخاصة البلدان المتقدمة - المزيد من الجهد لزيادة المساعدات والوفاء بالالتزامات المتعلقة بالتجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وكان هناك اتفاق عام على أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال ضرورية لإحراز تقدم ملموس في مجالات مثل التعليم، والحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين، والصحة.

١٢١- ويمكن أن يكمل التعاون بين بلدان الجنوب المساعدة التي تتلقاها تلك البلدان من بلدان الشمال في العديد من المجالات المتنوعة. وينطبق ذلك ليس فقط على المساعدات الاقتصادية البحتة ولكن أيضاً على تقاسم الخبرات والمساعدة التقنية. وفي الواقع، فقد رأى عدد من الوفود أن التعاون بين بلدان الجنوب يتيح نهجاً أكثر تكاملاً للتعاون الإنمائي على الرغم من أنه لا يمكن أن يعوّض نقص الموارد التي تتيحها المصادر التقليدية للمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٢٢- ودعا عدد من الوفود إلى إيلاء عناية أكبر للهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية بوصفه مفتاح النهج الإنمائي الأكثر شمولاً. وكان هناك اتفاق عام على الدور الإيجابي للشراكات القائمة، بوجه خاص، على علاقة أكثر تكافؤاً بين المانحين والمتلقين. وأعتبر إشراك القطاع الخاص أيضاً أمراً أساسياً لتشجيع الشراكات التي تعزز التنمية وأن المساواة بين الجنسين ينبغي أن تحظى بمكانة هامة في أي إستراتيجية إنمائية شاملة. ومع ذلك، فقد شددت البلدان النامية على أن الشراكات ليست بديلاً عن المساعدة الإنمائية الرسمية المتزايدة، وإنما هي وسيلة لزيادة فعالية المعونة.

١٢٣- وأثيرت في عدد من المداخلات مسألة الدور الهام للحكومة في وضع إستراتيجية إنمائية فعالة، ورأت الوفود أن التقدم المحرز في هذا الصدد عامل مساعد على النجاحات التي أحرزت مؤخراً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشددت بعض الوفود على أن ذلك شرط أساسي للتنمية الناجحة نظراً للمخاطر التي ينطوي عليها فشل الدولة، مؤكدة على أهمية الشفافية، ومكافحة الفساد، ووضع نظام قضائي قوي، وعلى دور المساءلة المتبادلة. وأقر عدد من الوفود بأن إضافة هذه العناصر للتعاون من أجل التنمية لها أثر إيجابي عمومياً على أداء الأجهزة الحكومية في بعض البلدان النامية.

١٢٤- وشددت وفود كثيرة على أن تحقيق فوائد إنمائية على أوسع نطاق لا يتأتى إلا من خلال توفير المزيد من الموارد للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية وتطوير الهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية. وتلقت الزراعة، التي أقر بأنها أهملت خلال العقدين الماضيين أو أكثر، قدراً كبيراً من الاهتمام خلال النقاش. وفي هذا السياق، كان هناك أيضاً تأكيد على أهمية الاستفادة من الابتكار والتطور التكنولوجي. وأقر عمومياً بأن النجاح الجزئي الذي تحقق في بعض القطاعات، بما في ذلك القطاعات الاجتماعية، لن يكون نجاحاً دائماً.

١٢٥- وأقر عمومياً بأن نظاماً تجارياً متعدد الأطراف وغير تمييزي وشفاف أمر أساسي لتحقيق النمو والتنمية المستدامين، ولكن قيل إن ذلك لم يتحقق بعد. وأعتبرت المعونة من أجل التجارة أداة هامة لدعم بناء القدرات الإنتاجية لكفالة تحقيق المكاسب الإنمائية المحتملة من زيادة حجم التجارة، وأن الاتحاد الأوروبي كان مساهماً رئيسياً في هذا الإطار.

١٢٦- وجرى تبادل لوجهات النظر بشأن إيجابيات وسلبيات التحرير السريع للتجارة بشكل عام، وفي سياق اتفاقات الشراكة الاقتصادية بشكل خاص. وشددت بعض الوفود على أن الفوائد واضحة ودائمة، خاصة عند مقارنتها بالترتيبات التفضيلية الأحادية الجانب، وأن ثمة قيود محدودة تخلفها هذه الترتيبات على هامش الحركة. وأعربت وفود أخرى عن قلقها بشأن التكاليف المترتبة على تحرير التجارة في إطار هذه الترتيبات من حيث فقدان الإيرادات الجمركية الأمر الذي قد يقوّض فعالية القطاع العام في البلدان النامية المشاركة، فضلاً عن فقدان عدد كبير من وظائف وتقلص هامش الحركة.

خامساً - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية التاسعة والأربعين (البند ٥ من جدول الأعمال)

١٢٧- أذن مجلس التجارة والتنمية للمقرر باستكمال التقرير عن دورته التنفيذية التاسعة والأربعين.

المرفق

الحضور^(١)

١ - حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي	تايلند
أثيوبيا	تركيا
أذربيجان	ترينيداد وتوباغو
الأردن	تشاد
إسبانيا	توغو
إسرائيل	الجزائر
ألبانيا	الجمهورية العربية الليبية
ألمانيا	الجمهورية التشيكية
الإمارات العربية المتحدة	الجمهورية الدومينيكية
إندونيسيا	الجمهورية العربية السورية
أنغولا	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
أوكرانيا	جنوب أفريقيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	جيبوتي
إيطاليا	رواندا
باراغواي	رومانيا
البحرين	زامبيا
البرازيل	زمبابوي
البرتغال	سنغافورة
بروني دار السلام	السنغال
بلجيكا	سوازيلند
بنغلاديش	السويد
بنن	سويسرا
بوتان	شيلي
بورкина فاسو	صربيا
بولندا	الصين
بيرو	العراق
بيلا روس	عمان

(١) للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EX(49)/Inf.1.

غابون	ماليزيا
غانا	مصر
فرنسا	المغرب
الفلبين	المكسيك
فترويل (جمهورية-البوليفارية)	ملديف
فنلندا	المملكة العربية السعودية
فيت نام	موزامبيق
قبرص	ناميبيا
قطر	النمسا
قيرغيزستان	نيبال
كازاخستان	النيجر
كرواتيا	نيجيريا
كمبوديا	هايتي
كندا	الهند
كوبا	هندوراس
كوت ديفوار	هنغاريا
كوستاريكا	الولايات المتحدة الأمريكية
كينيا	اليابان
لكسمبرغ	اليمن
ليسوتو	اليونان
مالي	

- ٢- وحضر الدورة العضو المراقب التالي:
فلسطين
- ٣- وكانت ممثلة في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية:
الاتحاد الأفريقي
وكالة المعلومات والتعاون في مجال التجارة الدولية
الاتحاد الأوروبي
المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية
مركز الجنوب
- ٤- وكانت منظمتا الأمم المتحدة التاليتان ممثلتين في الدورة:
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مركز التجارة الدولية

٥- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة العمل الدولية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة التجارة العالمية

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفترة العامة

جمعية وحدة وثقة المستهلكين

مهندسو العالم

المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة

منظمة أوكابروس الدولية (المنظمة الكاميرونية لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي)

منظمة القرية السويسرية

الرابطة العالمية لمتدربي وزملاء الأمم المتحدة السابقين

٧- وشارك في الدورة أعضاء أفرقة المناقشة التالية أسماؤهم:

الثلاثاء، ٨ حزيران/يونيه

السيد سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

السيدة لاكشمي بوري، مديرة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان

النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

السيد دينيش بهاتاري، منسق أقل البلدان نمواً، سفير نيپال

السيد بوزكورت أران، ممثل البلد المضيف لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل

البلدان نمواً، سفير تركيا

السيد ديب بهاتاشاريا، المستشار الخاص لشؤون أقل البلدان نمواً، مكتب الأمين

العام للأونكتاد

السيد موثاي أنتوني ماروينغ، السفير والممثل الدائم ليسوتو في جنيف

السيدة كيمبرلي آن اليوت، مشاركة كبيرة، مركز التنمية العالمية

السيد دارلينغتون مواي، سفير زامبيا وممثلها الدائم في جنيف

السيد ديرك ويليم فيلدي، رئيس برنامج الاستثمار والنمو

معهد التنمية الخارجية

الأربعاء، ٩ حزيران/يونيه

السيد سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

السيد روب دايفيس، وزير التجارة والصناعة، جنوب أفريقيا

السيد فيليب إغور، نائب مدير منظمة العمل الدولية
السيدة نيلا مويلوك، المبعوثة الخاصة لرئيس جمهورية إندونيسيا المعنية بالأهداف
الإمائية للألفية
السيد ريتشارد كوزول - رايت، الموظف المسؤول، وحدة التعاون والتكامل
الاقتصادي، الأونكتاد
السيد طلال أبو غزالة، رئيس تحالف الأمم المتحدة العالمي لتكنولوجيات المعلومات
 والاتصالات والتنمية،
السيد دافيد نابارو، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأمن
الغذائي والتغذية
السيد مارتين خور المدير التنفيذي لمركز الجنوب
